الفصل الرابع

خلفية التغيير الاجتماعى

البيئة والأيديولوجية

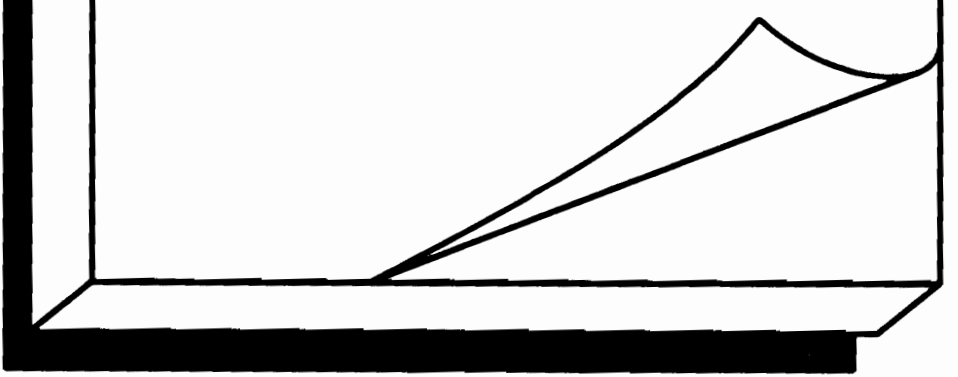

المبحث الأول
بيئة التغيير
المجتمع المصرى قبل ١٩٥٢

إن دراسة الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى قبل يوليو ١٩٥٢م ضرورة ليس فقط لفهم دوافع قيام الثورة، بل وأيضًا لبيان حجم ومدى التغيير الذى أحدثه نخبة الضباط الأحرار خلال الفترة موضع البحث.

والحقيقة أن النظام القائم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كان يواجه تناقضًا بين قواعد ومؤسسات اللعبة السياسية والقوى المساعدة فى مجتمع، والتى تشعر بأن النظام لا يعبر عنها ولا يوفر لها قنوات الاتصال اللازمة للتعبير عن الرأى والتأثير فى صنع القرار السياسى، كما لا يوفر نصيبًا عادلاً من الدخل القومى والخدمات الاجتماعية، بعبارة أخرى.. إن النظام المصرى فى هذه الفترة كان يواجه أزمة، تمثلت فى عدم التوازن بين النظام السياسى والبناء الاجتماعى، الذى يفترض أن تعبر عنه مؤسسات النظام.

وتوضح دراسة النظام السابق لعام ١٩٥٢م أن الأزمة اتخذت أبعادًا متعددة متشابكة، وتضافرت مع عوامل أخرى تتعلق ببنية النظام وتطوره وكذلك بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية لتؤدى إلى انهيار هذا النظام .

وإذا كان هدف الدراسة هو التغيير الاجتماعى خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧م، فإننا سنحاول استعراض أهم ملامح البيئة المصرية السابقة لهذه الفترة.

أولاً: الواقع السياسى:

كانت أهم سمات الفترة التى سبقت ٢٣ يوليو ١٩٥٢م هو وضع الأزمة المستمر، الذى كان يعيشه النظام نتيجة للعلاقات التى كانت قائمة بين القوى السياسية الأساسية فى المجتمع وسلوك كل منها تجاه الآخر، وأهم هذه القوى الإنجليز والقصر والأحزاب.

فقد أدى استمرار الوجود البريطانى فى منطقة قناة السويس بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٣٦م إلى إن يلعب الإنجليز دورًا رئيسيًّا فى الحياة السياسية المصرية؛ خصوصًا فى تعيين وإقالة الوزارات أو طلب إتباع سياسة معينة، ووصل هذا التدخل الإنجليزى إلى حد فرض حكومة وفدية بالإكراه فى ٤ فبراير ١٩٤٢م.

أما القصر فقد وضح استهانته بالدستور، وغذى الملك الصراع بين الأحزاب وقادتها وعمل على ممارسة الحكم عن طريق أحزاب الأقلية، وأقال حكومة الأغلبية مرات عديدة عندما وقفت أمام رغباته، كما حل الملك البرلمان أكثر من مرة.

ولعبت أحزاب الأقلية دورًا رئيسيًّا فى إفساد الحياة السياسية حيث إن معظمها أحزاب انشقاق أو تابعة للقصر، وبالتالى لا أمل لها فى الوصول إلى السلطة بالطرق الشرعية والمشروعة، لذا فقد حاولت أن تستمد قوتها من علاقاتها بالملك أو الإنجليز للوصول إلى كراسى الحكم.

أما الوفد حزب الأغلبية الساحقة وممثل القوى الوطنية فى ذلك الوقت لمواجهة السيطرة الأجنبية.. فقد أخفق لأسباب عديدة فى حل القضية الوطنية وإجلاء المستعمر البريطانى وتحقيق الاستقلال التام، كما أخفق أيضًا فى إيجاد حل لمشاكل الجماهير الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذى أفقده الشرعية والتأييد الواسع الذى كان يتمتع به.

وقد أدى هذا الصراع بين القوى الأساسية فى المجتمع فى محصلته النهائية إلى سيادة عدم الاستقرار السياسى ببعديه: عدم استقرار المؤسسات والعنف الشعبى،

ومن مؤشرات عدم الاستقرار زيادة معدل التغير الوزارى؛ حيث تغيرت الوزارة أربع مرات خلال الأشهر الستة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بمعدل وزارة كل شهر ونصف.

وشهدت الفترة من ١٩٢٤ حتى يوليو ١٩٥٢م عدم استقرار فى السلطة التنفيذية حيث بلغ عدد الوزارات خلالها ٣٨ وزارة؛ أى إن عمر الوزارة كان تسعة أشهر فى المتوسط، وعطل الدستور ثلاث مرات خلال هذه الفترة، ولم تستكمل جميع البرلمانات خلالها مدتها الدستورية باستثناء برلمان ١٩٤٥م.. كذلك شهدت هذه الفترة زيادة العنف المتبادل بين الشعب والحكومة، الذى وصل ذروته بحريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية قبيل قيام الثورة.

وقد حاولت النخبة القائمة قبل ١٩٥٢م الحيلولة دون الإسراع بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى، واستخدمت فى سبيل ذلك وسائل شتى، منها: مصادرة الصحف واستعمال القوة لفض الإضرابات، وعمليات التصفية الجسدية لزعماء المعارضة.

وتوصف الفترة من ٤٥ ـ ١٩٥٢م بأنها واحدة من أكثر فترات العنف المستمر فى مصر، والتى شهدت سلسلة من الاغتيالات السياسية.

وحاولت النخبة الحاكمة كذلك احتواء التوترات الاجتماعية بأساليب متعددة، منها: إلقاء مسئولية السخط والتذمر على جهات أجنبية، أو محاولة إيجاد أساس دينى لشرعية الحكم القائم بإعلان انتساب الملك فاروق للأسرة النبوية الشريفة فى مايو ١٩٥٢م.

وكان طبيعيًّا نتيجة للواقع الاقتصادى والاجتماعى أن تكون السيطرة السياسية على مجريات الأمور وقيادة الأحزاب فى يد تحالف الإقطاع وراس المال ، فقد احتكر كبار الملاك الزراعيين العضوية فى مجلس النواب، وبلغت نسبتهم خلال الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٤٩م حوالى ٤٣,٥ ٪ من جملة أعضاء المجلس، كما شارك هؤلاء الملاك فى تشكيل الوزارات ، وبلغت نسبتهم خلال الفترة من أبريل ١٩١٤ ـ يوليو ١٩٥٢ م حوالى ٥٨,٢٪.

وأدت هذه السيطرة إلى أن فقدت قطاعات من الشباب والمثقفين الاهتمام بالمشاركة السياسية، وزاد من حدة هذه الظاهرة وقف العمل بالدستور وإقالة الحكومات وتزوير الانتخابات.

ويضاف إلى ذلك جمود دورة النخبة السياسية؛ حيث استمر شخص واحد هو الملك فاروق ملكا لمصر من عام ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢م، وعلى مستوى الأحزاب ظلت زعامات الأحزاب منذ منتصف الثلاثينيات حتى قيام الثورة دون تغير ملموس، وانحصرت عملية صنع القرارات والتأثير داخل الأحزاب فى أيدى عدد قليل من الأفراد، مع عدم وجود برامج حزبية واضحة.

وعلى مستوى علاقة الأحزاب بالسلطة.. فقد تكرر تولى عدد محدود من الأشخاص لرئاسة الحكومة، ففى الفترة من ١٥ يناير عام ١٩٤٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تولى كل من محمود فهمى النقراشى وحسين سرى و أحمد نجيب الهلالى رئاسة الحكومة مرتين.

وحدث نتيجة لهذه الأوضاع أن انخفضت نسبة المشاركة فى الانتخابات حتى وصلت فى انتخابات عام ١٩٥٠م إلى ٦١ فى المائة، كذلك نشأت ظاهرة تبلور جماعات شبابية داخل الأحزاب القائمة؛ انعكاسًا لعدم الثقة فى القيادات الحزبية وعدم تمثيلهم للقواعد الحزبية.

وكانت المحصلة النهائية للظروف القائمة فى المجتمع المصرى خلال تلك الفترة من جمود للحراك الاجتماعى، وعدم وجود أيديولوجية لحل مشاكل المجتمع، وتزاوج هذا مع إخفاق النخبة الحاكمة فى حل المسألة الوطنية والاجتماعية أن اضطرت القوى الجديدة، التى ظهرت فى الساحة منذ الثلاثينات إلى البحث عن وسائل خارج إطار النظام القائم للتعبير عن مطالبها، وتحقيق أهدافها وإشباع حاجاتها.. وهكذا كانت الظروف على المسرح السياسى مهيأة للتغيير.

ثانيًا: ملامح البنيان الاقتصادى:

يعد الوضع الاقتصادى من العوامل الرئيسية التى أدت إلى الثورة على النظام القائم قبل ١٩٥٢م؛ فالاقتصاد المصرى كان يعانى من التخلف والركود والكساد

حيث كانت الزراعة تشكل العماد الأساسى له، وبلغ نصيب الدخل الزراعى من الدخل القومى الإجمالى ٤٨٪ فيما بين ٣٧ ـ ١٩٣٩ م، ٤١٪ فيما بين ٤٠ ـ١٩٤م، ٣١,٢٪ من سنة ٥٢ ـ ١٩٥٣م، واستوعبت الزراعة نحو أكثر من نصف عدد المشتغلين.

واعتمد الاقتصاد المصرى على محصول رئيسى واحد، هو القطن الخام، فقد بلغت نسبة قيمة محصول القطن وبذرته إلى الدخل القومى ٥٠٪ عام ١٩٥٢، ٣٤ ٪ عام ١٩٥٣، وكان يمثل نحو ٨٠ ٪ من جملة الصادرات السلعية، وكذلك عانت الزراعة من فائض هائل فى القوة العاملة بلغ ٢٥ ٪ من جملة القوة العاملة فى قطاع الزراعة.

وكان نمط توزيع الملكية الزراعية يعكس تناقضًا حادًّا فى توزيع الدخل القومى بين جماعة صغيرة من العائلات الغنية جدًّا، والسواد الأعظم من الشعب إذا بلغ عدد الملاك الذين تتجاوز حيازتهم مائتى فدان ألفين مالك بنسبة ١٪ من جملة الملاك على حين تصل حيازتهم إلى ٢٠٪ من الأراضى الزراعية، و٩٤٪ من الملاك كانوا يملكون أقل من خمسة أفدنة، وتبلغ جملة حيازتهم ما يقرب من ٣٥٪ من المساحة المنزرعة.

وكان القطاع الصناعى متخلفا فى نموه، وبلغ نصيبه من الدخل القومى ٨٪، و١١٪، ١٥,٨٪ خلال الفترات من ٣٧ ـ ١٩٣٩، ٤٠ ـ ١٩٤٥، ٥٢ ـ ١٩٥٣م، ولم تتجاوز نسبة المشتغلين فى القطاع الصناعى ٩٪ من القوى العاملة .

وأدى تكوين بنيان الملكية الزراعية فى مصر ـ بالإضافة إلى عوامل أخرى ـ إلى إقامة مجتمع إقطاعى تسيطر عليه طبقة كبار الملاك الزراعيين، وسيطرت الرأسمالية على قطاع المال والتجارة والصناعات الكبيرة والمرافق عامة، وأوضحت القوائم التى نشرت عقب التأميمات فى عام ١٩٦١م أن نحو ستمائة شخص هم محتكرى امتلاك الشركات الكبرى والمساهمة فيها، وقد انصرف نشاط الرأسمالية المصرية خلال تلك الفترة إلى قطاع الائتمان والتجارة أكثر من انصرافها إلى الصناعة.

وبالنسبة للدخل الفردى.. فقد بلغ دخل الأسرة التى لا تمتلك أرضا فى عام ١٩٥٠م ستة وعشرين جنيها مصريا سنويا . على حين بلغ دخل الفرد من الملاك الذين يحوزون أكثر من ٥٠٠ فدان خمسة عشر ألف جنيه مصرى، وكان دخل العامل غير الماهر فى الصناعة أو التشييد يتراوح ما بين أربعين إلى ستين جنيها فى السنة، ويقدر دخل الرأسمالى صاحب شركة نسيج تقوم بتشغيل خمسة آلاف شخص بنحو عشرين ألف جنيه عام ١٩٥٢م.

ويرى البعض أن الدخل الفردى الحقيقى لم يطرأ عليه تغييرا يذكر فى الخمسة وعشرين سنة السابقة على الثورة، والراجح أنه هبط فعلاً فى فترة ما بين الحربيين بنسبة ١٥ إلى ٢٠ ٪.

وتقدر القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردى عام ١٩٣٩ باثنى عشر جنيها انخفضت إلى تسعة جنيهات عام ١٩٤٩م، كنتيجة لقصور الطاقة الإنتاجية وتدهور العلاقات الاقتصادية، وارتفاع موجه الغلاء وزيادة عدد السكان.

وهكذا شهد الاقتصاد المصرى تفاوتًا عميقًا فى توزيع الثروة والدخل، وأصبح من العسير وجود حراك اجتماعى بين الطبقات، كما وضح التقابل فى القطاعين الزراعى والرأسمالى بين الملكية والعمل ؛ حيث قامت طبقة تملك أدوات الإنتاج دون أن تعمل ، وطبقة تعمل دون أن تملك، ويقدر عدد الذين تزيد حيازتهم عن خمسين فدان قبل الثورة بـ ١١٣٤٨ شخصا بنسبة ٤٪ من جملة الملاك يملكون نحو ٣٤.٢ ٪ من إجمالى المساحة المنزرعة، بينما بلغ عدد الأجزاء المجردين من الملكية ما يزيد عن مليون شخص.

واتسم النظام الاقتصادى السابق على الثورة بعدم التجانس، بل كان على العكس نظامًا مركبًا مختلطًا يتكون من عدة عناصر غير متناسقة، يعود كل عنصر منها إلى مرحلة مختلفة من مراحل تاريخ الاقتصاد المصرى، وهى النظام الإقطاعى والنظام الحرفى والنظام الرأسمالي.

وكانت المحصلة النهائية للبنيان الاقتصادى المصرى وتبعيته للرأسمالية الغربية هى ضآلة حجم الإنتاج القومى ونسبة النمو الاقتصادى ؛ بحيث لم تكن توازى الزيادة

الهائلة فى حجم السكان سنويا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدى هذا الاختلال فى قطاعات الاقتصاد المصرى، وعدم العدالة فى توزيع الثروة القومية إلى ازدياد حدة التناقض بين طبقة الإقطاعيين والرأسماليين، وطبقة العمال والحرفيين وصغار الفلاحين والأجراء.

ثالثًا: سمات البناء الاجتماعى:

إن التنظيم الاجتماعى محصلة مستمرة لتغيرات القوى المادية والروحية المختلفة، والتى تتطلب بذل الجهود حتى يمكن المحافظة على الاستقرار النسبى، وإلا فإن استخدام العنف لتحقيق المطالب يصبح أكثر احتمالاً فى حالة شيوع حالة عدم الرضا بين الجماهير.

ويكشف نجاح نخبة الضباط الأحرار فى الاستيلاء على السلطة فى يوليو ١٩٥٢م، كيف أن الظروف الموضوعية تصبح ملائمة للتغيير، ومنها: عجز النخبة القائمة قبل الثورة المصرية عن مجابهة المشكلة الاجتماعية وحل مشكلة الصراع الطبقى، فلم تستطع نخبة كبار الملاك الاستجابة إلى مطالب الإصلاح الملحة، وأظهرت جمودًا يكاد يكون تامًّا بالصمت فى أغلب الأوقات، وتجاهل المشاكل أو عند الضرورة القصوى بإثارة حملة دعاية، ولم تكن سياسة تلك النخبة تعوق النمو الاقتصادى فقط بل وتزيد من حدة التوتر فى المجتمع.

وكان البناء الاجتماعى فى المجتمع المصرى قبل الثورة ينقسم إلى طبقات ثلاثة هي:

❖ طبقة محدودة العدد تملك بيدها مقاليد الأمور، واستأثرت بجزء كبير من الثروة والدخل القوميين، وسيطرت نتيجة لذلك على الحياة الاقتصادية والسياسية.

❖ طبقة دنيا كبيرة العدد تتكون من صغار الفلاحين وأصحاب الحرف الصغيرة وصغار التجار والعمال، وهى طبقة محدودة الملكية والدخل.

❖ الطبقة المتوسطة وقد كانت محدودة العدد والسلطة وغير قادرة على ضمان التدرج الاجتماعى، ولكنها اختزنت كثيرًا من القيم والمبادئ؛ مما مكنها من أن تقوم

بدور الطليعة للثورة المصرية عام ١٩٥٢م.. ومع تزايد التدخل الأجنبى، ظهرت طبقة من البرجوازية التجارية معظمها من الأجانب.

وقد تميز النظام الاجتماعى السابق على الثورة بعدم عدالة توزيع الدخل والثروة، ويكفى أن نشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة حيث كان ٣٣ ألف شخص يمتلكون نحو ٤٥٪ من الأراضى الزراعية و ١٨٠ ألف يمتلكون ٥٨٪ من المبانى، بالإضافة إلى أنهم يمتلكون عديدًا من الأسهم والسندات التى تدر عليهم دخولا أخرى، وكانت طبقة كبار الملاك والرأسماليين تجد الحماية فى قوى سياسية واجتماعية ممثلة فى القصر والجيش والبوليس وكبار العلماء، الذين لم يكن فى مصلحتهم تغيير الأوضاع.

والى جانب التركيز الشديد للثروة والدخل فى أيدى الأقلية، عانت الغالبية الساحقة من الشعب المصرى من القهر الاجتماعى إثر انعدام التامين الصحى وانخفاض الأجور والخدمات، كما شاع الفقر والمرض والجهل بين غالبية أفراد المجتمع المصرى، وزاد استياء الطبقة الوسطى من ظروف البلاد المتردية، وتركيز السلطة وزيادة نسبة البطالة و الفساد والفقر.. حيث كان مستوى الدخل السنوى للفرد فى مصر يتراوح ما بين ٥٥ إلى ٦٥ دولار.

وزاد من حدة الأزمة الاجتماعية تفاقم ظاهرة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل القوميين عامًا بعد الآخر، وشهد المجتمع المصرى المزيد من عدم العدالة الشديدة ودرجة عالية من الحرمان النسبى لغالبية أفراده.

وهكذا.. تضافرت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشكل سلسلة من الأزمات عجزت النخبة الحاكمة عن التصدى لها؛ الأمر الذى أفقد النظام السابق على يوليو ١٩٥٢ م مقومات استمراره وتدهور شرعيته. وأدى تلازم الأزمات السياسية والاقتصادية مع أزمة التوزيع والهوية إلى بروز عدد من الحركات السياسية الرافضة للنظام والساعية إلى تغييره، ومن هذه الحركات جماعة الإخوان المسلمين، وحركة مصر الفتاة والحركات الشيوعية وحركة الضباط الأحرار.

ومع تآكل شرعية النظام السابق ليوليو ١٩٥٢م، تحول الصراع الاجتماعى إلى عنف شعبى وازداد اللجوء إليه كوسيلة لتحقيق أهداف العملية السياسية، فانتشرت الإضرابات وبلغت مائتى إضرابًا فى عام ١٩٥١م، وشهدت الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٥٢م عشرين عملاً من أعمال العنف شبيهة بما يقع فى الثورات وكان من أهمها حريق القاهرة فى ٢٦ يناير من العام نفسه، وانتشرت انتفاضات الفلاحين فى عدد من القرى، وكذلك زادت ظواهر العنف الفردى والجماعى، فاغتيل كل من احمد ماهر وأمين عثمان وسليم زكى ومحمود فهمى النقراشى وحسن البنا فى الفترة من فبراير ١٩٤٥ إلى فبراير ١٩٤٩م.

وهكذا أدى الاختلال بين مدخلات النظام السياسى المصرى وقدرة مؤسساته على استيعاب هذه المدخلات، فى إطار التوازن القائم، إلى سهولة وسرعة انهياره على أيدى تنظيم الضباط الأحرار.

المبحث الثانى
أيديولوجية التغيير لدى
النخبة المصرية

الأيديولوجية: هى مجموعة من الأفكار والمعتقدات التى تضفى على جمع ما شخصية مميزة متفردة، وهى تتأثر بظروف كل مجتمع وتعبر عن الطابع الذى يتسم به.

والأيديولوجية بهذا المعنى تعبر عن الحركة المستمرة للتجديد والتغيير فى الأهداف والبنيان الاجتماعى، وتتضمن تقديرًا لماضى المجتمع وتنظيمًا لإطاره الحاضر، كما تقدم تصورًا لمستقبله.

والسؤال المطروح هنا: هل كانت لدى النخبة المصرية الحاكمة خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧م أيديولوجية واضحة تحدد مسار التغيير الاجتماعى ومراحله وأهداف كل مرحلة وأساليب تحقيقها؟

والواقع أنه عندما قامت الثورة، لم يكن لدى نخبة الضباط الأحرار عقيدة سياسية متكاملة، وكان كل ما لديهم المبادئ الست التى جاءت بفلسفة الثورة، التى تعد أول وثيقة عبرت عن تلك العقيدة، إلا أنها لا ترقى إلى مرتبة العقيدة السياسية.

ويؤكد عبد الناصر هذه الحقيقة، حين يوضح الأسباب التى جعلت الضباط الأحرار لا يسعون إلى وضع إطار نظرى بقوله:

"..إحنا ظروفنا جت أن التطبيق الثورى، تطبيقنا الثورى يمكن سابق النظرية.....، ما كنش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو أنى اطلع معايا كتاب مطبوع وأقول أن

هذا الكتاب هو النظرية ... مستحيل لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو، لأن ما كناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض ".

وأوضح نفس المعنى فى حديثه للتليفزيون الأمريكى فى ٢٦ أغسطس ١٩٦١م حين قال :

".. منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ، لكن كان هناك ستة مبادئ أساسية".

وفى موضع آخر يقول عبد الناصر :

".. فى الحقيقة كان هناك اتجاهان داخل حركة الضباط الأحرار، فئة منا ترغب فى وضع لائحة بمطالبنا ومخطط لعملنا السياسى، والآخرون وأنا منهم كانوا يعتقدون أن منظمة سرية كحركتنا عليها أن تتحاشى وضع مستندات مكتوبة، وفضلاً عن ذلك كانت الأفكار السياسية عند الضباط، الأحرار تختلف وتتفاوت وفقًا لاختلاف الوسيطين الاجتماعى والعائلى اللذين منهما الضباط، ثم وفقا لمزج كل منهم الخاص.

وقد جاء الميثاق بعد ذلك ليؤكد هذه الحقيقة.. فقال :

"إن الزحف الثورى بدا من غير نظرية كاملة للتغيير الثورى، إن إرادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة، التى وضعتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته.

ويتضح فى رأى البعض أن العقيدة السياسية للثورة تقوم على أسس ثلاث، هى الحرية والاشتراكية والعروبة.

وبالنسبة للأساس الأول.. فقد ورد ذكره بوجهيه : هدم القديم وبناء الجديد فى المجالين الداخلى والخارجى فى أربعة مبادئ أساسية، هى: القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم، وإقامة جيش وطنى قوى، ثم إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

أما الأساس الثانى وهو الاشتراكية فقد ورد بوجهيه : هدم القديم المتمثل فى القضاء على الإقطاع، وبناء الجديد المعبر عنه فى إقامة عدالة اجتماعية.

وبالنسبة للعروبة وهو الأساس الثالث لعقيدة الثورة.. فيظهر واضحًا مما جاء بفلسفة الثورة؛ حيث أعطت الدائرة العربية أولوية على ما عداها من الدوائر الاخري.

ومع استمرار البناء، كان على الثورة أن تطور عقيدتها السياسية الخاصة بها، فعقب إقامة الوحدة بين مصر وسوريا.. حاول قادة حزب البعث العربى الاشتراكى السورى ملء الفراغ الفكرى للثورة المصرية، إلا أن هذه المحاولة قوبلت بالرفض من جانب الرئيس جمال عبد الناصر، وعندما وقع الانفصال شعر عبد الناصر بعمق الفراغ الفكرى والفقر العقائدى فى مواجهة حزب البعث، ولذلك قام عن طريق بعض المثقفين المصريين ببلورة الميثاق الوطنى، الذى يعد امتدادًا وتطويرًا للمبادئ الستة وفلسفة الثورة، على ضوء تجربة الثورة والتأثر بتجارب المجتمعات الاخرى فى السنوات العشر التالية لقيام الثورة.

وقام الميثاق على أساس الفكر الشامل الذى يصف الماضى والحاضر، ويحدد خطوات المستقبل ، ولم يكن الميثاق نهاية المطاف وإنما كان من المتفق عليه أنه ليس قيدا على الفكر والإرادة الشعبية، وأنه عرضة للتعديل وإعادة النظر حسب ما تظهره التجربة ، ولذلك فإنه بعد هزيمة ١٩٦٧م وقيام الحركات الطلابية والعمالية فى العام اللاحق للنكسة، صدر بيان ٣٠ مارس كوثيقة جديدة لعقيدة الثورة وتكملة لما سبقه من مواثيق فى محاولة لإقامة توازن بين الاشتراكية والديمقراطية.

وسنحاول استعراض التطور الأيديولوجى لنخبة الضباط الأحرار منذ توليها السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ومدى مصداقية هذه الأفكار مع الواقع المصري.

إن إزاحة النخبة الحاكمة للنظام السابق على يوليو ١٩٥٢م كان إيذانًا بتولى نخبة الضباط الأحرار مقاليد الأمور، والبدء فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لهدم أسس وأركان النظام القائم، وفى هذا السياق، صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول بعد ستة أسابيع من قيام الثورة، وكذلك قرارات إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية وإلغاء الأحزاب السياسية، وتعديل النظام الضريبى وإنشاء المجلس الدائم للإنتاج.

ويلاحظ أنه خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٥٦ م ظلت السياسات الاقتصادية والاجتماعية استمرارًا لسياسات النظام السابق إلى حد كبير، باستثناء إصدار وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الأول؛ بمعنى أن سياسات النظام الجديد خلال تلك المرحلة تركزت على تحسين أداء المؤسسات القائمة مع محاولة الحصول على الجلاء التام للقوات البريطانية عن الأراضى المصرية.

وكان الهدف الأساسى لنخبة الضباط الأحرار هو الحفاظ على السلطة وإيجاد الشرعية.

وتميزت تلك المرحلة بعدم وجود هوية محددة للنظام القائم، وأكد ذلك جمال عبد الناصر، حينما قال:

".. إن حكومة الثورة هى حكومة كل طبقات الأمة، حكومة العمال والفلاحين والمسئولين والطلبة ورجال الأعمال، الفقراء والضعفاء والأغنياء والأقوياء... إنها حكومة تنظر لمصر على أنها أسرة واحدة".

ومما هو جدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن برنامج هيئة التحرير التى أعلن تشكيلها فى ١٦ يناير ١٩٥٣م، قد حوى نقطتين ذات دلالة اجتماعية مهمة.

❖ النقطة الأولى تتعلق بإقامة نظام اجتماعى، يتمتع فيه كل المواطنين بالحماية ضد البطالة والمرض والشيخوخة.

❖ أما النقطة الثانية فهى إقامة نظام اقتصادى، يقوم على أساس التوزيع العادل للثروة والاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية، وتعظيم استثمار راس المال الجديد.

ويفسر البعض إخفاق نخبة الضباط الأحرار خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٥٦ م فى تطوير إيديولوجية للتغيير الاجتماعى الشامل، رغم نجاحها فى القضاء على الجماعات المناوئة لها بعوامل ثلاثة، هى:

أولاً: الصراع والانقسامات بين أعضاء النخبة عشية نجاحها فى الاستيلاء على السلطة.

ثانيًا: الفراغ الأيديولوجى والتنظيمى القائم.

ثالثًا: صعوبة التحول النفسى من مهمة التدمير إلى بناء نظام جديد:

وفى المرحلة الثانية التى تبدأ من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٠، أصبح قادة الثورة على إدراك كامل بالحاجة إلى التركيز على إحداث تحول جوهرى فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى، وقد أدت معركة السويس عام ١٩٥٦م إلى تغيير شكل التغيير فى مصر بشكل جذرى حيث قطعت القنابل التى قصفت بور سعيد الروابط التقليدية بالماضى، وخلقت شعورا بالإدراك الوطنى، وكانت لإجراءات إنجلترا وفرنسا لحصار الاقتصاد المصرى أثر معاكس فى تنمية التجانس المصرى وإحساسهم بأن الموارد المصرية للمصريين فقط.

وأعلن النظام أيديولوجيته خلال تلك الفترة فى الشعار الذى رفع حينذاك (تعاونية ـ ديمقراطية ـ اشتراكية)، وسعى إلى إنجاز التحرر الاقتصادى من خلال عمليات التمصير والتخطيط الجزئى، الذى بدأ عام ١٩٥٧ ثم من خلال برنامج التصنيع.

واتسمت هذه المرحلة بسيادة مفهومين أساسيين على فكر نخبة الضباط الأحرار.

الأول: الاشتراكية الديمقراطية حيث اعتقد عبد الناصر أن الديمقراطية السياسية تتطلب وجود ديمقراطية اجتماعية واقتصادية، وإزالة الفوارق بين الطبقات، وضمان الحراك الاجتماعى بدرجة أكبر فى المجتمع، ووصف المجتمع المثالى المستهدف بأنه مجتمع بلا استغلال، مجتمع ملاك.

أما المفهوم الثانى: فهو الوحدة الوطنية حيث كان يرى عبد الناصر أن مصر تمر بمرحلة بناء وطنى يستهدف تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى، وهو ما يتطلب درجة عالية من الوحدة الوطنية، ويتعين على الطبقات المختلفة العمل معا فى إطار الاتحاد القومى التنظيم السياسى الوحيد، خلال تلك الفترة من أجل رفاهية الأمة وتحقيق مصالحها.

وأشار عبد الناصر إلى أن التعايش السلمى بين الطبقات لا يعنى ثبات الفجوة بينهما بقدر ما يعنى العمل المستمر على تضييقها بالوسائل السلمية.. وأن التفاعل

المستمر بين الطبقات الاجتماعية داخل الاتحاد القومى يخلق روح التعاون ويتفادى الصراع الطبقى.

وحدد دستور عام ١٩٥٦م أسلوب تسوية الخلاف بين الطبقات ؛ حيث أكد أن التكامل الاجتماعى يعد حجر الزاوية فى المجتمع، وأن الحكومة ستكون طرف محايد فى صراع الطبقات، وأنها ستعمل على تذويب كل المصريين فى شعب واحد وإقرار العدل الاجتماعى.

وهكذا كان التوجه الفكرى الرئيسى خلال تلك المرحلة يتسم برفض مفهوم الصراع الطبقى والنظر إلى المجتمع، كتنظيم واحد يسمو فوق كل الطبقات والجماعات، وأن تنمية المجتمع تتطلب توحيد مجهودات كل قوى الشعب وتعاون كل الطبقات، وإقامة تنظيم سياسى واحد كإطار للوحدة الوطنية.

وقد زودت خبرة الممارسة والعمل خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٠م النخبة المصرية بعدد من النتائج حول التغيير الاجتماعى، من أهمها :

❖ أن التنمية وزيادة الإنتاج تمثل المواجهة الأساسية لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى، وأنه فى سبيل تحقيق ذلك يتعين القضاء على العلاقات الإقطاعية القائمة فى المجتمع المصرى، وإنهاء السيطرة الأجنبية بكافة أشكالها.

❖ أن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق بشكل تلقائى، وإنما لابد من أن تكون مخططة وفقًا لخطة معينة تقوم بتعبئة الموارد فى المجتمع.

❖ استحالة تحقيق التخطيط الشامل لموارد المجتمع، ومضاعفة الدخل القومى بالاعتماد على الرأسمالية المحلية أو راس المال الأجنبى.

❖ أن تحقيق التخطيط الشامل للأهداف المبتغاة يتطلب سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج.

❖ أن إعادة توزيع الدخل القومى بما يحقق العدالة بين طبقات المجتمع وتذويب الفوارق بينها باستمرار شرط لازم لنجاح التنمية.

❖ أن إنجاز عملية التنمية واستمرارها رهن بتعبئة الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فيها فى إطار تنظيم سياسى.

وهكذا بدأت مرحلة الستينيات، وهى تشير إلى أن التطور الأيديولوجى لدى النخبة قد وصل إلى مرحلة الاستقرار والثبات، وصدرت فى هذه الفترة سلسلة من القوانين المتعلقة بدعم وتوسيع القطاع العام، وإعادة توزيع الدخل وتحديد الملكية الفردية كمضمون للاشتراكية العربية.

وتوصف المرحلة بعد ١٩٦١م بأنها أكثر الفترات ثورية للتغيير الاجتماعى، واحتلت مشاكل العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل المكانة الأولى فى سلم الاولويات للمسائل الوطنية.

وفى مايو عام ١٩٦٢ م صدر الميثاق الوطنى، الذى تضمن أفكارًا محددة حول الاشتراكية العربية والعدل الاجتماعى والصراع الطبقى، وصدور الميثاق كوثيقة فكرية بعد عشر سنوات من تولى نخبة الضباط الأحرار السلطة يتضمن مغزىً مهمًّا، ألا وهو تبنى هذه النخبة لأيديولوجية محددة للتغيير الاجتماعى، وأكد الميثاق الاشتراكية كأداة لبناء المجتمع الجديد الذى يقوم على العدالة والتخطيط والتصنيع، وحدد المضمون الأساسى للاشتراكية فى الكفاية والعدالة، وأكد ضرورة تدخل الدولة لضمان المساواة فى توزيع الثروة والدخل، وحل الصراع الطبقى من خلال تذويب الفوارق بين الطبقات، والقضاء على الاستغلال، والتوسع فى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم المجانى.

ونص دستور عام ١٩٦٤م على أن مصر دولة اشتراكية ديمقراطية نظامها الاقتصادى يقوم على الاشتراكية، ويدار وفق خطة تنمية فى ظل سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج (المواد ١ ، ٩ ، ١٠) واستمرت موجة الاشتراكية صعودًا وهبوطًا عامى ٦٦ ـ ١٩٦٧ م حيث شكلت لجنة تصفية الإقطاع، وساد مصر مناخ جديد أعاد الشرعية الثورية بعد الخطوات الواضحة، التى كان النظام قد قطعها على طريق الشرعية القانونية اعتبارًا من مارس ١٩٦٤م، وتميزت هذه المرحلة بالاستقطاب الحاد فى العلاقة بين النظام المصرى وخصومه داخليًّا وخارجيًّا.

وواجهت النخبة صعوبات متعددة، تمثلت فى استنزاف حرب اليمن وتوقف المعونات الأمريكية، وجاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧م لتعيد ترتيب سلم الأولويات، وتصبح القضية الوطنية المتمثلة فى إزالة الاحتلال الإسرائيلى فى المقام الأول فى قائمة الأولويات.

❖ ما أبعاد الأيديولوجية التى تبنتها نخبة الضباط الأحرار بعد عشرة أعوام من الثورة والتى عكست الاستقرار الفكرى لهذه النخبة؟

حدد عبد الناصر معالم المجتمع الذى ترغب نخبة الضباط الأحرار فى إرساء أسسه بأنه (مجتمع اشتراكى ديمقراطي) متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ويؤكد الميثاق أن بناء هذا المجتمع المستهدف ينبغى أن يتماشى مع طبيعة حاجاته وظروفه وواقعه وينبثق من تجاربه عبر التاريخ، وإن كان ذلك لا يعنى تجاهل الآخرين وعدم الاستفادة منهم، حين يقرر أن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة ، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية. إن الحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره.. وأن التجربة الوطنية لا تفترض مقدمًا تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل إليها غيرها، فإن ذلك تعصبًا لا تقدر أن تتحمل تبعاته؛ خصوصا وأن إرادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئوليتها تختار فترة أشبه بالمراهقة الفكرية، تحتاج خلالها إلى كل زاد فكرى، ولكنها فى حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه، وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية.

وكذلك.. فإن هذه الأيديولوجية المتمثلة فى الديمقراطية الاشتراكية لا تعنى الالتزام بنظريات جامدة، وإنما هى فلسفة ديناميكية حركية متطورة ترفض الجمود وتقبل المرونة طبقًا للظروف، ويقول الميثاق "الشعب المعلم صانع الحضارة راح يلقن طلائعه أسرار آماله الكبرى، ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده.... ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ".

ومن ناحية أخرى ثالثة، فإن هذه الأيديولوجية تسعى للتكامل والشمول وتؤكد الربط بين حرية الإنسان السياسية وحريته الاجتماعية، ويقرر الميثاق "... لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية او الحرية فى صورتها الاجتماعية ".

كما اتسم المسلك الذى اتبعه الضباط الأحرار فى تغيير شكل المجتمع بعدم استخدام العنف فى تحقيق أهدافهم، وتمكنت الثورة المصرية أن تحقق حريتها بشكل سلمى.. وهكذا تم عزل الملك وتنازله عن العرش، وكذلك قوانين الإصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية ، وقد عبر جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله :

".. كان من الظلم أن يفرض حكم الدم علينا، دون أن ننظر إلى الظروف التاريخية التى مر بها شعبنا، والتى تركت فى نفوسنا جميعا الآثار وصنعت منا ما نحن عليه الآن".

ومن السمات المميزة لأيديولوجية التغيير للضباط الأحرار، هى الوصول إلى الغايات تدريجيًا، فالملكية لم تلغ مرة واحدة بل تدريجيًا.. لقد تنازل الملك عن العرش، ثم تم إلغاء دستور ١٩٢٣ م وحل الأحزاب، فإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣م، والأسلوب نفسه بالنسبة لإعادة البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى، ويؤكد ذلك قول عبد الناصر:

".. لقد أدركت منذ البداية أن نجاحنا يتوقف على إدراكنا الكامل لطبيعة الظروف التى نعيش فيها من تاريخ وطننا، فإننا لم نكن نستطيع أن نغير هذه الظروف بجرة قلم، وكذلك لم نكن نستطيع أن نؤخر عقارب الساعة أو نقدمها ونتحكم فى الزمن".

وتفسر الأيديولوجية السبب الأساسى الكامن وراء التغير، حين يقرر الميثاق " أن التخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لإرادة التغيير والانتقال بكل قوة، وتصميم مما كان قائمًا بالفعل إلى ما ينبغى أن يقوم بالأمل ".

ويوضح عبد الناصر السبب الذى من اجله أصبح الجيش أداة التغيير " الذى فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل.. كان الموقف يتطلب أن

تقوم قوة ما يقرب بين أفرادها إطار واحد، ويبعد عنهم إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وفى استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض، وأن تكون فى يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملاً شريفًا حاسمًا، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش، ولم يكن الجيش هو الذى حدد دوره فى الحوادث، وإنما العكس كان أقرب إلى الصحة كانت الحوادث وتطوراتها هى التى حددت للجيش دوره فى الصراع الكبير لتحرير الوطن".

ويؤكد الميثاق أهمية الجيش فى إحداث التغيير، حينما يقول "إن الثورة تفجرت فى تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش إلى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه، أن الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى، ومن ثم فتح الطريق أمام إرادة التغيير.. إن انضمام الجيش إلى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى الليلة نفسها، لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب، كذلك فإنه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة، بدرع من الصلب قادر أن يصد ضربات الخيانة والغدر".

ويوضح الميثاق أن الاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م لم يكن إلا خطوة على درب طريق تحقيق الأمل، حين يقرر "إن أصالة الوعى وقوته هى التى فرضت أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الأمانى الوطنية إلى مجراها الثورى السليم".

وترى الأيديولوجية التى تبنها الضباط الأحرار أن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها، ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها،... وهى الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وما تتطلع إليه، والثورة كذلك هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف، الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال، فإن وسائل العمل التقليدى لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وغيرها من الأمم.

ويوضح جمال عبد الناصر هدف التغيير فى مقاله فى مجلة الهلال بعنوان " شعب وجيش " أنه إذا كان لكل ثورة هدف ، ولكل حركة غاية.. فقد كان هدف الثورة هو الإصلاح الشامل لكل مرفق من مرافق البلاد وتوفير سبل الاستقرار لهذا الشعب.

وفى خطاب آخر.. يتساءل عبد الناصر هل كان هدف الثورة هو التخلص من الملك فاروق، ويجيب أنه هدف تصغر أمامه فكرة الثورة، إن الثورة كانت تهدف إلى تغيير النظام لمصلحة الشعب.

ويؤكد الميثاق هذه الحقيقة حين يقرر فى الباب الخامس " إن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى إليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصًا من الملل، وإنما تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها.

وتتطلب الاشتراكية العربية القائمة على دعامتى الكفاية والعدل، وتتطلب توسيع قاعدة الثروة الوطنية أولاً، بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب، وتحقيق فرص متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ثانيًا.

ويوضح عبد الناصر مفهوم الاشتراكية لديه، ويقول:

لابد أن يكون الدخل القومى الوطنى شركة بين المواطنين، كل بقدر جهده الحقيقى فى تحقيق هذا الدخل .. وإذا كان مفهوم الحرية السياسية فى تصورها السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى تقرير أمور وطنه طبقًا لفكره الخاص، فإن مفهوم الحرية الاجتماعية فى تصورها السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص... ولكن الفرصة يجب أن تكون متكافئة، وبالحق يجب أن يكون مساواة بين الناس.

وأهم الأسس التى تستند إليها الاشتراكية العربية، هى:

أولاً: سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج عن طريق الملكية العامة بغرض السيطرة على عمليات تخطيط الإنتاج، ورقابتها، والملكية العامة لا تعنى إلغاء الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى؛ إذ إن الملكية العامة ليست هدفا فى حد ذاتها، وإنما هى وسيلة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعوق التنمية.

ويقول عبد الناصر:

".. إننى لست ضد الملكية الفردية، ولكننى ضد الملكية المستغلة.... إننى لست ضد الإرث..، فالإرث فى تقديرى تشريع سماوى.. وقطعة من الطبيعة البشرية ذاتها، ولكننى أريد أن يصبح الإرث فى الكفاية وليس فى الحاجة، فى الصحة وليس فى المرض، فى العمل وليس فى البطالة، فى العلم وليس فى الجهل".

ويمكن تحقيق سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج من خلال:

❖ خلق قطاع عام يتحمل المسئولية الرئيسية فى التنمية.

❖ أن تكون مشاركة القطاع الخاص فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة ومن غير استغلال وتحت رقابة الشعب، ومع تأكيد حماية الملكية الخاصة والعامة.

❖ تسعى الأيديولوجية الجديدة للتغيير لتحقيق نوع من التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة، فى ضوء محاولة تحقيق الكفاية والعدل، وبالتالى يتحدد نوع الملكية الملائم فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى.

ثانيًا: توزيع الناتج القومى على أساس مشاركة العاملين فى الإنتاج كل حسب خدمته، فانتقال الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلى الملكية العامة تؤدى إلى اختلاف قاعدة التوزيع فى المجتمع؛ فالدخل القومى يصبح حقا لكافة أفراد المجتمع سواء اتخذ هذا الدخل شكل أجور أو خدمات أو أرباح، وعادة ما يقتطع جزء من أجل الاستثمار اللازم للمستقبل أو الإنفاق على الخدمات، وتوزع البقية على العاملين كل حسب خدمته.

ثالثًا: التخطيط القومى الشامل لجميع موارد المجتمع؛ فالملكية العامة لوسائل الإنتاج تعنى أن الهدف الرئيسى للإنتاج ليس هو الربح، بل زيادة الدخل القومى وإشباع حاجات الأفراد الأساسية، وهو ما يتطلب التخطيط الشامل الذى يضمن الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية لخير المجتمع.

رابعًا: يمكن القول أن الهدف المحورى للاشتراكية العربية هو تذويب الفوارق بين الطبقات، ورغم أن الميثاق اعترف للمرة الأولى منذ قيام الثورة بوجود الصراع الطبقى.. فإن الصراع الطبقى أمر حتمى وطبيعى ولا يمكن تجاهله أو

إنكاره، وإنما ينبغى حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.. إلا أنه أكد ضرورة الحل السلمى للصراع الطبقى عن طريق تجريد الطبقات الرجعية من اسلتحها.

ويقسم الباحثون المجتمع المصرى قبل الثورة إلى طبقتين أساسيتين:

الأولى: طبقة الإقطاعيين والرأسماليين وهى تملك، ولا تعمل وتحصل على دخل ويحتكر أفرادها بعض أنواع النشاط والوظائف العليا.

أما الطبقة الثانية: فهى طبقة صغار الملاك والأجراء، وهى طبقة تعمل دون أن تملك أو تمتلك رأس مال محدود، وتعتمد على العمل بصفة أساسية.

وكان أفراد الطبقة الثانية يجدون صعوبة فى الانتقال إلى طبقة الإقطاعيين والرأسماليين، كما كان من غير المتوقع أن ينزل بعض أفراد هذه الطبقة الأخيرة إلى طبقة صغار الملاك والأجراء، وتذويب الفوارق بين الطبقات يعنى ضمان الحراك الاجتماعى والسيولة بين الطبقات المختلفة، وهو ما يتطلب:

❖ تصفية الطبقات الإقطاعية والرأسمالية والتى تتصادم مصالحها مع مجموع الشعب، واعتبر الميثاق تصفية هذه الطبقة شرطًا أساسيًّا لحل الصراع الطبقى سلميا.

❖ أن يصبح العمل أساسا للقيمة الاجتماعية للفرد والمصدر الأساسى للدخل وبالتالى تتحدد مكانة الفرد على أساس دوره فى المجتمع لا على أساس الامتيازات الطبقية، وهو ما يحمل فى طياته إمكانة تغيير المكانة بتغيير الدور الذى يؤديه فى المجتمع.

❖ الحد من الثروات والدخول الكبيرة ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة؛ لضمان التقارب بين الطبقات المكونة للتحالف، وتذويب المتناقضات بينهما بالطريق السلمى الديمقراطى.

❖ إقرار مبدأ تكافؤ الفرص فى نطاق العمل والخدمات الأساسية، وسياسة تذويب الفوارق بين الطبقات بهذا المعنى لا تعنى توحيد الدور، الذى تقوم به مختلف الطبقات الاجتماعية، كذلك لا تعنى توحيد مستويات المعيشة لمختلف

الأفراد، وإنما يكون التفاوت فى الدخول والثروات على أساس اختلاف القدرات والجهود، كما أنها لا تعنى إلغاء الملكية الخاصة ولا إلغاء الإرث الشرعى، وإنما تعنى سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات إمكانة تغيير دور الفرد فى عملية الإنتاج، وكذلك فهى لا تعنى تصفية الطبقات الرأسمالية والإقطاعية والقضاء على أفراد هذه الطبقات وإنما القضاء على الامتيازات التى يتمتعون بها.

خامسًا: حرصت الاشتراكية العربية على عدم تحميل جيل واحد كل أعباء التنمية، وألا تسلب الأجيال الحالية كل ثمار عملها من أجل الغد، الذى لا تستطيع أن تراه، وقد استلزم هذا إقامة نوع من التوازن بين متطلبات الإنتاج واحتياجات الاستهلاك.

سادسًا: تؤكد الاشتراكية ضرورة وأهمية القيم الروحية والدينية فى عملية بناء المجتمع الجديد، ويقرر الميثاق أن رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات إنسانية، استهدفت شرف الإنسان وسعادته.

سابعًا: أن تكافؤ الفرص تعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن.

١ ـ حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية مجرد سلعة تباع وتشترى، وإنما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى.

٢ ـ حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه.

٣ ـ حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى حصل عليه، أن العمل فضلاً عن أهميته الاقتصادية فى حياة الإنسان تأكيد للوجود الإنسانى ذاته.

٤ ـ أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها؛ بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى، وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة.

ثامنًا: سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات بهذا المعنى تختلف عن سياسة تقريب الفوارق بين الطبقات، التى تنتهجها الرأسماليات المتطورة والتى تقتصر على مجرد الحد من دخول الطبقة الرأسمالية، ورفع مستوى معيشة الطبقة العاملة والإبقاء على الوضع القائم مع الحد من الصراع الطبقى، كما تختلف سياسة تذويب الفوارق بين الطبقات عن سياسة إلغاء الطبقات التى تنادى بها النظرية الماركسية، والتى تستلزم توحيد الدور الذى يقوم به الأفراد فى عملية الإنتاج، وإلغاء الطبقات يستلزم إلغاء الملكية الخاصة إلغاء تامًا، وتحويل الملاك إلى أجراء.

تاسعًا: إن سيطرة قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى التغيير هو الشرط الأساسى لضمان إحداث التغيير المستهدف، وتوزيع الدخل بما يحقق العدل الاجتماعى ومشاركة الجماهير على نطاق واسع فى عمليات البناء، وهذا يعنى عدم الإيمان بسيطرة طبقة واحدة على السلطة؛ حيث يقرر الميثاق أن الديمقراطية السياسية لا تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات، وأن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب... سلطة مجموع الشعب وسيادته.

وهو بذلك يعنى أن عهد سيطرة طبقة واحدة على مقاليد الأمور فى مصر قد انتهى، وأنه يتعين على القوى صاحبة المصلحة فى التحول أن تنظم نفسها فى الاتحاد الاشتراكى لقيادة الإشراف على هذا التحول.

والبعد الثانى لأيديولوجية التغيير لدى الضباط الأحرار، هو الديمقراطية التى تؤمن بقيمة الفرد فى إطار الجماعة، ورفض الأساليب الدستورية الشكلية للممارسة الديمقراطية، وللديمقراطية لدى الضباط الأحرار كما يتضح من الميثاق الوطنى أركان أربعة، هى:

أولاً: أن حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش، وإن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضماناتها فقدت كل قيمة، وأصبحت مضللة للشعب.

والركن الثانى: أن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توفرت له ثلاث ضمانات:

- ❖ التحرر من الاستغلال فى جميع صوره.
- ❖ أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- ❖ أن يتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل فى حياته.

وبهذا المعنى يكون هناك ارتباط وثيق، لا ينفصم بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

أما الركن الثالث لمفهوم الديمقراطية: هو النقد البناء باعتباره من أهم ضمانات الحرية؛ فالكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية وضرورة لسلامة البناء الوطنى.

والركن الرابع: متعلق بإدارة تحقيق الديمقراطية وهو تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى، إنه ليس حزبا وإنما هو الوطن بأكمله اجتمع داخل إطار واحد يتساوى الجميع على صعيده، كى يصنع تطوره الكبير سلميًّا، ويحقق أهداف ثورته التى لابد من تحقيقها، وهو وسيلة لتفاعل الأفكار.. ووسيلة ليقف الشعب على قدميه ويواجه التحدى الذى ألقته الظروف أمامه.

وبذلك يكون الاتحاد الاشتراكى وسيلة لجمع قوى الشعب، وتضافر جهوده بهدف البناء.

والسؤال الذى يطرح نفسه، هو: ما الأسباب التى دعت النخبة المصرية ـ والتى تولت زمام الحكم ـ دون أن يكون لها آراء مسبقة ومحددة فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى إلى أن ترى ضرورة إجراء تبدلات وتحولات جوهرية فى المجتمع المصري؟

يرى البعض أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى أخذت بها مصر فى الستينات تجد أصولها فى المبادئ الستة التى أعلنت فى الأيام الأولى للثورة، وأن الجذور المذهبية لهذا النمط من التغيير كانت كامنة فى تفكير ونوايا قادة الضباط

الأحرار منذ استيلائهم على السلطة فى يوليو ١٩٥٢م، ولكن هذا الرأى يبدو عند دراسته وكأنه تبرير لاحق للإجراءات التى اتبعت بعد الثورة.. علاوة على أن المبادئ الستة اتسمت بدرجة من الغموض والعمومية بحيث تجعلها قابلة للانطباق على كل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى، وأيضًا فإنه لا يستخلص من أفكار وخطب ومناقشات نخبة الضباط الأحرار قبل الثورة وبعد وقوعها، أنهم كانوا يتصورون ظهور هذه التحولات التى حدثت بعد حقبة من الزمن، بل إن سياستهم حتى حرب السويس كانت تشير إلى أنهم يعملون على إيجاد الظروف الملائمة لازدهار القطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية.

وهناك تفسير آخر أكثر شيوعًا للتحول الذى شهده المجتمع المصرى، هو أن التغيير كان نتيجة ثورتين: أولاهما الثورة السياسية التى أطاحت بالنظام القديم فى يوليو عام ١٩٥٢م، وثانيتهما الثورة الاجتماعية التى جرت بعد تسع سنوات، وحققت تحولا عميقا فى إطار الإنتاج وتوزيع الدخل والثروة؛ بمعنى أن الثورة الثانية تحققت نتيجة تطور القيادة المصرية فكريا، وقدم الميثاق الوطنى تفسيرا شاملا للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لهذا التحول.

ويقرر الميثاق " أن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر... لم يكن افتراضًا قائمًا على الانتقاء الاختيارى، وإنما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وكذلك.. فإن هناك تفسيرًا ثالثًا يرى أنه لا يمكن دراسة السياسة المصرية بعيدًا عن إطارها الإقليمى والدولى، فتأميم قناة السويس كان رد فعل لسحب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالى، وتمصير الشركات الأجنبية؛ مما جعله يرتبط بعدوان عام ١٩٥٦م. كما أن برنامج التحول الاشتراكى ٦٢ ـ ١٩٦٤م تأثر بالانفصال السورى عام ١٩٦١، وأدى الانفصال إلى محاولة عبد الناصر القضاء على الطبقة الوسطى؛ حتى لا يتكرر ما حدث فى سوريا فى مصر.

والواقع أن إحدى السمات المميزة لحركة عبد الناصر وفكره، هو أن الحركة لديه سابقة فى أغلب الأحوال للأيديولوجية، ولم تكن الحركة تنفيذًا لأيديولوجية معينة بقدر ما تأتى الأيديولوجية فى مرحلة تالية للحركة، وتكون مهمتها تفسير الحركة ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى أن نخبة الضباط الأحرار بعد وصولها إلى السلطة اعتمدت على وسائل سياسية، مثلها فى ذلك مثل معظم الدول النامية، مع غياب الأيديولوجية والاستراتيجية المتكاملة للتغيير.

ويمكن القول بأن النمط الاشتراكى الذى أخذت به مصر فى الستينات، كان نتيجة لعوامل كثيرة داخلية وإقليمية ودولية، بالإضافة إلى التطور الفكرى لعبد الناصر.

إن تحليل التغييرات التى طرأت على المجتمع المصرى خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٠م توضح أن النخبة المصرية قد اعتمدت على مجموعة من الأدوات لإحداث التحول، من أهمها:

❖ وضع حد أعلى للملكية الزراعية وإعادة توزيع الأراضى الزائدة، عن هذا الحد على صغار الفلاحين وتوسيع نطاق الملكية الزراعية تحت شعار " الأرض لمن يزرعها.

❖ إيجاد قطاع عام يتولى المسئولية الرئيسية فى خطط التنمية، عن طريق إنشاء مشروعات جديدة وتأميم المشروعات المهمة للهياكل الرئيسية للإنتاج.

❖ إشراف الدولة على القطاع الخاص بما يضمن سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج.

❖ تنظيم العلاقات القائمة بين صاحب العمل وراس المال من خلال:

تحديد ساعات العمل.

وضع حد ادنى للأجور.

إشراك العاملين فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات.

إشراك العاملين فى أرباح الشركات التى يعملون بها.

❖ نشر الحركة التعاونية لتخليص صغار المنتجين ؛ خاصة فى القطاع الزراعى من استغلال الوسطاء وزيادة الإنتاج القومى.

❖ إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات محدودة الدخل ، وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق الضرائب التصاعدية ، ووضع حد أدنى للأجور والتوسع فى الخدمات العامة المجانية.